كتــاب مفتوح

صادر عن أهالي الموقوفين في قضية إنفجار المرفأ

تحيّة طيّبة و بعد ،

على أثر الفاجعة الأليمة التي أصابت كلّ لبنان بنتيجة إنفجار مرفأ بيروت الذي وقع بتاريخ الرابع من آب لعام 2020 ، و ما رافق ذلك من ملابسات على شتى الصعد ، و لا سيما الإستغلال السياسي والإعلامي للحالة الكارثيّة التي مرّ بها وطننا الحبيب و لا يزال ، حيث تداعى البعض إلى اقتناص الفرصة لبثّ الاحقاد و محاولة تحقيق مآرب شخصيّة صغيرة ، محاولين تحوير الحقائق و إشاعة مناخ تحريضيّ معيّن ، ومع الإشارة إلى أننا لم نعتد في لبنان وعلى مرّ السنوات الماضية وبالرغم من كلّ المآسي والجرائم التي عصفت وضربت مجتمعنا على توقيف أي مسؤولين من الصف الأوّل لا بل على العكس كان يصار دائماً إلى وضع الحواجز والخطوط الحمراء أمام القضاء.

ولكن في بداية التحقيقات في إنفجار المرفأ فقد كان الأمر مختلفاً إذ أننا كأهالي موقوفين وعلى غرار كلّ اللبنانيين إستبشرنا خيراً، حيث قام القضاء بالضرب بيدٍ من حديد بالرغم من توقيف أبنائنا المسؤولين الإداريين في الموضوع وكان التوجّه هو التحقيق مع أبنائنا للوصول إلى معرفة المسؤول المباشر عن هذا الإنفجار والذهاب بالتحقيق حتى النهاية وإستدعاء وتوقيف ومحاسبة كلّ المسؤولين المباشرين عن هذا الإنفجار الأليم ومهما علا شأنهم ولكن ما حصل هو العكس تماماً

إذ تمّ الإكتفاء بتوقيف أبنائنا الذين لا ناقة ولا جمل لهم في الموضوع وتمّ غضّ الطرف عن المسؤولين المباشرين.

،آثرنا بداية كأهالي موقوفين إلى الترقّب وترك التحقيق الذي نثق به يأخذ مجراه بالرغم من أنّ أبنائنا وكمسؤوليين إداريين قد اتخذوا الاجراءات الادارية وفقاً للصلاحيات الممنوحة لهم بموجب القوانين المرعية الإجراء، لا بل أكثر من ذلك ، فقد قام البعض باتخاذ اجراءات لا تدخل ضمن اختصاصه قانوناً ، إنما تصرّف حرصا منه على سلامة العاملين و الموظفين في مرفأ بيروت و حمايةً لأرواحهم من أيّ خطر محدق ، وهو واجب إنساني يفرضه القانون على كلّ مواطن لبناني بغضّ النظر عن صفته، ولكن كلّ ذلك لم يشفع بأبنائنا إذ أن المسؤوليين الفعليين اليوم هم خارج القضبان وطليقين أمّا أبنائنا الذين قاموا بكلّ ما يمليه عليهم القانون فهم موقوفون.

اليوم ، و نحن على أبواب إنتهاء الشهر السادس على التوقيفات وبعد أن تبيّن من خلال التحقيقات والإدّعاءات التي قام بها حضرة المحقق العدلي بأنّ هناك مسؤولون من الصف الأوّل يقتضي التحقيق معهم بصفة مدّعى عليهم لمعرفة من قام بإحضار وتخزين ومنع تلف النتيرات التي إنفجرت في المرفأ ودمرّت العاصمة وليس أبنائنا الذين قاموا بكل ما بوسعهم لتجنّب هذه الكارثة ولكن من الواضح بأنّه كان هناك قرار أكبر منهم وأعلى منهم منع إتّخاذ القرار المناسب بهذا الخصوص ، أمام هذا الواقع بدأت محاولات من قبل البعض للفلفة التحقيق ومنع حضرة المحقّق العدلي من متابعة التحقيقات بنفس الزخم وصولاً إلى محاولة سحب الملف من هذا الأخير ما حدا إلى التأخير بالتحقيقات وما ينبىء بأنّ التحقيقات ستكون طويلة ومضنية ومعقدّة ، ، وبما اننا ببلد ينادي دستوره بالمساواة بين جميع المواطنين، فأننا نرى بأنّ أبنائنا اصبحوا عالقين بين التجاذبات السياسية و القضائيّة ، بحيث تحولوا الى ضحايا ينتظرون العدالةً التي تنصفهم

و تخرجهم من هذا المأزق، خاصة وانهم جميعا يعملون ضمن نطاق المرفأ وكادوا ان يكونوا هم انفسهم شهداء، فهل يعقل انهم ا اردوا الانتحار؟

و حيث أنّ ما نتج عن كارثة إنفجار مرفأ بيروت من شهداء و جرحى و من خسائر ماديّة و معنويّة و نفسيّة قد طالت جميع اللبنانيين دون استثناء ، ربما لن نستطيع تجاوز آثارها لسنوات عديدة في المستقبل ، و لن يشفي غليل كلّ اللبنانيين عموماً وأهالي الشهداء و الجرحى خصوصا سوى حقيقة بعيدة عن الضغوط و التهديدات و التجاذبات الشعبوية ،

نعم ، نريد الحقيقة ، الحقيقة كما هي ، الحقيقة التي تجيب قطعاً على الأسئلة التالية :

1- من هو المالك الحقيقي للسفينة ؟
2- من هو المالك الحقيقي للنترات الأمونيوم ؟
3- من هي الجهة التي استوردتها ؟
4- من هي الجهة التي نقلتها من جورجيا و لمصلحة من ؟
5- هوية الشركات الوهميّة في المملكة المتحدة و قبرص ؟
6- ما هي علاقة الاشخاص الذين وردت أسماؤهم في الإعلام و تحديدا في التقارير الإستقصائيّة ؟
7- من سعى الى افراغها في مرفأ بيروت و لمصلحة من ؟

8- من فرض سلطته لإبقائها طوال هذه المدّة ، بالرغم من كلّ التنبيهات و الكتب التي أرسلت من قبل أبنائنا المعتقلين ، سواء أكانت تسلسليّة إداريّة أو إداريّة موجّهة مباشرة إلى القضاء المختصّ الذي سبق ان أمر بوضع حارس قضائي عليها ؟

10 – من استفاد مادياً من هذه " الصفقة" من شراء و بيع لهذه المواد؟

وغيرها من الأسئلة، التي من شأنها أن تظهر الجهة و/أو الجهات المسؤولة حقيقة عن الإنفجار المشؤوم ، و بالتأكيد ليسوا أبنائنا المعتقلين ، كونهم موظفين يتقيدون بالقوانين، وبالتالي لم يكن يحق لهم رفض اي قرار صادر عن سلطة قضائية بأفراغ الحمولة (ومن الارجح انه تم تضليل هذه السلطة القضائية في حينه)، كما لم يكن يحق لهم بيع هذه المواد لوجود حارس قضائي عليها، كذلك لم يكن يحق لهم اتلافها ايضا لوجود حراسة ولان الاتلاف يستوجب اساسا اصول واجراءات وموافقات وزارية عديدة.. والمحقّق العدلي على بيّنة تامّة من هذا الواقع وهذا ما حدا به إلى الإدّعاء على مسؤولين من الصف الأوّل وهذا ما أدّى ويؤدّي بالتأكيد إلى محاولة لفلفة التحقيق ومنع المحقّق العدلي من المضي قدماً وحتى النهاية لإحقاق الحق.

إنطلاقاً من ذلك كله ، جئنا بموجب هذا الكتاب ، نخاطب ضميركم الحيّ و نستصرخ وجدانكم، و نقول لكم : كفى توقيفات وكفى ظلما لابنائنا وكفى ظلماً لأهالي الشهداء ولكل اللبنانيين، نناشدكم بأن تتخذوا القرار الجريء بإطلاق سراحهم فورا، سيّما أنّ أبناءنا موجودون في لبنان ولهم محلّ إقامة معروف وهم على إستعدادٍ تامّ لكل ما يمليه عليهم القانون، وخاصةّ بأنّ

البلاد تمرّ بظروف إستثنائية على كافّة الصعد الصحيّة منها أو الإقتصادية ما يجعل الحاجّة ملحّة إلى تواجد أبناءنا بين أهلهم ومع ذويهم وأودلادهم ودون أن يؤثّر ذلك القط على إجراءات التحقيق

انصافا للشهداء ، واحقاقا للحق ورفع الظلامة ، دعوا التحقيقات تسير باتجاهها الصحيح المؤدّي إلى كشف الفاعلين الحقيقيين لجريمة العصر والعبور من حصر الاتهامات ضمن المسؤوليات الادارية الى ابعد من ذلك ، وهذا لتبقى بيروت ام الشرائع ولكي يبقى لبنان موطن الحريات الحق،

و تفضلوا بقبول فائق الشكر والإحترام.